

اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة: دراسة وقياسية

The Impact Of trade Liberalization on Economic Growth In Emerging Countries: An Empirical Study

بلوكارييف نادية^[*] & د. العقريب كمال^[**]

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3 المركز الجامعي نيبازة

تاريخ النشر: 01 جوان 2018

تاريخ قبول النشر: 31 ديسمبر 2017

تاريخ الارسال للنشر: 30 ديسمبر 2017

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقصي اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي لعينة من 19 دولة صاعدة للفترة 1980-2014 باستخدام نماذج البانل الديناميكية ومتوسطات 5 سنوات والاعتماد على طريقة Bond و Blundel (1998) للتقدير أي GMM System. أسفرت نتائج الدراسة القياسية عن وجود اثر ايجابي ومعنوي في المتوسط للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي ، كما تؤكد النتائج أيضا وجود اثر ايجابي ومعنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي ، ولكن اثر الصادرات اكبر من اثر الواردات.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري ، الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ، البانل الديناميكي.

تصنيف JEL : J24, M12, M10, M50, O30.

ABSTRACT

This study examines the impact of trade liberalisation on economic growth in a set of emerging countries during the period 1980-2014 by using Dynamic panel data and the averages of 5 years and GMM System of Blundel and Bond (1998) to estimate the Models. The results obtained indicate the presence of significant positive impact of trade liberalization on economic growth, They also indicate that both exports and imports have significant positive impact on economic growth, but the effect of exports largest than the effect of imports.

Key Words: trade liberalization, trade openness, economic growth, Dynamic panel data.

Classification Jel : J24, M12, M10, M50, O30.

تمهيد :

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين مجموعة من التغيرات تمثلت أهمها في إزالة القيود والعراقيل التي كانت تعوق عملية تدويل المبادلات التجارية ، صاحبها نمو كبير في التجارة الخارجية. لم تكن سياسة التحرير التجاري خيارا أمام الدول وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق ، أو ضرورة الاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي. وقد تزايد عدد الدول الساعية إلى تحرير تجارتها من خلال مستويات ثلاثة متداخلة وهي برامج الإصلاح الاقتصادي ، الانضمام لمنظمة التجارة الخارجية ، وكذا تطبيق اتفاقيات خاصة بتكتلات اقتصادية. واتخذت هذه الدول مجموعة واسعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية شملت مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية بغية تحسين القدرة التنافسية لاقتصادياتها ، وهذا كله للظفر بمميزات التحرير التجاري ، وبالأخص على النمو الاقتصادي.

استقطب موضوع التحرير التجاري وأثره على النمو الاقتصادي اهتماما واسع النطاق من قبل الكثير من الاقتصاديين نظرا لمعدلات النمو المتسارعة التي حققتها العديد من الدول التي تبنت هذه السياسة ، ولأسماها الصاعدة منها. لكن على الرغم من العدد الهائل للدراسات التي سلطت الضوء على هذا الموضوع إلا أنها مازالت تحتوي على بعض الخلط في المفاهيم وعدم الوضوح ، بالإضافة إلى عدم وصول الدراسات القياسية السابقة إلى نتائج موحدة. هذا ما دفعنا لطرح التساؤل التالي: هل دائما للتحرير التجاري اثر موجب على النمو الاقتصادي ؟

(*) : lakribkamal@yahoo.fr & (**): lakribkamal@yahoo.fr

للإجابة على هذا التساؤل تطرقنا أولاً إلى الدراسات الإحصائية السابقة التي عالجت كل من مفهوم التحرير التجاري، مقاييسه، وكذا أثره على النمو الاقتصادي، لنركز الجزء الأخير للدراسة القياسية لتقصي أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الصاعدة في شكل معطيات البانل للفترة 1980-2014.

أولاً: الدراسات الإحصائية السابقة

تعتبر التجارة الدولية المركزية الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، تنوعت جفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها، ودوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول. وفيما يلي نستعرض تعريف التحرير التجاري، مقاييسه، وكذا أثره على النمو الاقتصادي، وذلك بتتبع ما جاءت به الدراسات السابقة.

1- تحرير التجارة الخارجية والانفتاح:

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية التي تناولت دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية عدة مصطلحات في هذا الشأن، فنجد مصطلح trade liberalization، ومصطلح open trade policy، وكلها مصطلحات يقصد بها سياسة حرية التجارة الخارجية، أي إطلاق تيارات التبادل الدولي حرة لا يقيد بها في ذلك قيد ولا يعيق حركتها عائق تضعه الدولة أو السلطات العامة¹. بالرغم من أن مفهوم تحرير التجارة يرتبط في أذهان الكثيرين بالتعريف المنعقدة، أو المنخفضة، قد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، إلا أن تخفيض التعريف أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة. السبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة هو مفهوم أوسع ويشمل على العوائق غير تعريفية التي تأخذ أشكالاً عديدة انتشرت في الآونة الأخيرة، مثل الإصلاحات الداخلية والتي لا ترتبط مباشرة بالتعريف الجمركية، كالغلب على إجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك ومعاملاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ². وهناك العديد من الدراسات من قامت بالخلط بين مفهوم التحرير التجاري والانفتاح، وعالجتهم على أساس مفهوم واحد، وهذا غير صحيح.

فالانفتاح كما عرفه Pritchett (1996) هو ببساطة « an economy's trade intensity »³، أي حجم كثافة التجارة الخارجية. وأهم مقاييس الانفتاح تتمثل في نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، أي حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام⁴. هذه النسبة ليست بالضرورة دائماً مرتبطة بسياسة الانفتاح التجاري، أو التحرير التجاري، فأحياناً القيمة المنخفضة لنسبة الانفتاح لا تدل بالضرورة على ارتفاع حجم القيود المفروضة على التجارة الخارجية، ولكن يمكن أن تكون بسبب عوامل أخرى مثل حجم الاقتصاد، المساحة الجغرافية ... الخ.

فمثلاً نجد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي يتبعان سياسة تجارية انفتاحية، ولكن مقياس الانفتاح التجاري لهما منخفض، ففي سنة 2013 وصلت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 29.85%، ويعود ذلك ربما لكبر السوق الداخلي. في المقابل دولة مثل أنغولا تتبنى سياسة تجارية مقيدة، إلا أن مقياس حجم التجارة فيها مرتفع جداً، حيث قدرت هذه النسبة في سنة 2013 بـ 97.58%، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع صادراتها من النفط. من هنا نستنتج أن التغير في حجم التجارة الخارجية له أسباب ليست دائماً على علاقة بالسياسة التجارية.

ما يؤكد فكرة أن مفهوم التحرير التجاري يختلف عن الانفتاح التجاري وجود بعض الدراسات القياسية التي عالجت أثر التحرير التجاري على الانفتاح، نذكر منها دراسة Romain Wacziarg (2003)، فقد خصص جزء من دراسته لتقصي أثر التحرير التجاري على الانفتاح باستخدام نموذج قياسي في شكل بيانات مقطعية لمجموعة من الدول، مستخدماً نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام كمقياس تابع يمثل الانفتاح، أما المتغير المستقل التحرير، فمثل بمتغير وهمي يأخذ القيمة 0، 1 عندما يكون البلد مقيداً أو محرراً تجارياً على التوالي، وذلك بغية التحقق ما إذا كانت سياسة التحرير التجاري تقود فعلاً إلى مستوى أعلى من الانفتاح. توصل في دراسته إلى أن التحرير التجاري رفع من نسبة التجارة إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 5%، أي أن سياسة التحرير التجاري رفعت فعلاً من مستوى الانفتاح للدول التي تبنت هذه السياسة⁵.

نجد دراسة أخرى للباحث **Turan Subsat (2008)**، جاءت للتأكد ما إذا كانت الاقتصاديات الليبرالية هي الأكثر انفتاحاً، أي هل هناك فعلاً علاقة قوية بين الانفتاح التجاري والتحرير التجاري. فحسب رأي الباحث لا توجد أدلة واضحة تشير إلى أن إزالة القيود التجارية (التحرير التجاري) يؤدي دائماً إلى زيادة الانفتاح التجاري⁶. من أجل ذلك قام بتقدير نموذجين قياسيين في شكل معطيات البائل لمجموعة من الدول، تمثل الأول في نموذج يربط بين المتغير التابع كثافة التجارة (trade intensity) أي الانفتاح التجاري، ومتغيرات مستقلة متعلقة بالخصائص الهيكلية للدول مثل حجم السوق ممثل في المتغيرات التالية: حجم السكان، الناتج الداخلي الفردي، مساحة الأرض، ومتغيرات أخرى مثل تكلفة النقل، الحدود الساحلية، حجم السياحة منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة التجارة النفطية والمعدنية إلى الناتج الداخلي الخام، نسبة الصادرات إلى الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر. ثم استخدمت بواقي هذا الانحدار⁷ (the residuals) كمتغير يرمز إلى التعديل الهيكلي لكثافة التجارة (structurally adjusted trade intensity) سمي بـ SATI، فحسبه الانفتاح التجاري (كثافة التجارة) لا يحدد فقط بالسياسة التجارية، وإنما أيضاً بالخصائص الهيكلية للاقتصاد. أما الانحدار الثاني فاستخدم المؤشر SATI كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المستقلة الخاصة بالقيود التجارية، وتوقع أن يجد علاقة عكسية بينهما وذات معنوية عالية، إذا كانت القيود التجارية هي الرادع الأساسي للانفتاح التجاري. توصل Turan Subsat فعلاً إلى وجود علاقة عكسية بين القيود التجارية والانفتاح التجاري، ولكن هذه العلاقة ضعيفة، وليست دائماً ذات معنوية إحصائية. كما رأى أيضاً أنه لا توجد سياسة تجارية واحدة يجب على جميع الدول إتباعها، فهناك بعض الدول من انتهجت سياسة التحرير التجاري وحققوا فعلاً الانفتاح التجاري، وأخرى تبنت نفس هذه السياسة، وبنفس الإجراءات لكن لم تحقق نفس النتيجة، كما يجب أن لا تكون قبل الأوان فقد تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، وليست دائماً هي الخيار الوحيد من أجل تحقيق الانفتاح التجاري⁸.

2- مقاييس التحرير التجاري

يتفق العديد من الاقتصاديين على فكرة أن ضبط مقياس دقيق للسياسة التجارية صعب جداً، وعلى الرغم من ذلك هناك الكثير من حاول وضع هذه المقاييس بغية استخدامها في تحديد أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي، أو أثرها على أي متغير اقتصادي آخر، ونذكر منهم Dollar (1992)، Sachs و Warner (1995)، Harrison (1996)، Edwards (1997)، Greenaway وآخرون (2002). حاولت أيضاً بعض الأوراق البحثية تصنيف هذه المقاييس إلى مجموعات مختلفة، نجد من بينها دراسة Rose (2002) قام فيها بتنظيم عدد كبير من مؤشرات السياسة التجارية وتقسيمها ضمن سبع مجموعات كانت كالتالي: الانفتاح، تدفقات التجارة المعدلة حسب خصائص الدول، التعريفات الجمركية، الحواجز غير الجمركية، المقاييس غير الرسمية أو النوعية، المؤشرات المركبة ومؤشرات على أساس الأسعار⁹. ثم جاءت دراسة أخرى للباحث David (2007) حيث جمع فيها أيضاً عدداً من المقاييس حول الانفتاح والسياسة التجارية، وصنفها في ست (06) مجموعات، معتمداً على دراسة Rose (2002)، وهي كالتالي¹⁰:

- **مقاييس الانفتاح:** تضم هذه المجموعة العديد من مقاييس الانفتاح، وأهمها ما يعرف باسم نسبة كثافة التجارة (Trade intensity ratio) وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام¹¹. يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً نظراً لبساطته، وتوفر المعلومات الإحصائية التي تسمح بحسابه. استخدمت أيضاً نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الخام، ونسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، كمقاييس تدل على الانفتاح التجاري¹². على الرغم من الاستخدام الواسع لمقياس نسبة كثافة التجارة، إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، من بينها أن هذا المقياس ما هو في الحقيقة إلا مقياس لحجم الدولة ودرجة اندماجها في الأسواق العالمية، وليس للسياسة التجارية؛

- **مقاييس التدفقات التجارية المعدلة:** تعتمد هذه المقاييس على تقدير نموذج قياسي للتدفقات التجارية، منها من تأخذ نسبة كثافة التجارة (TIR) كمتغير تابع، ثم تستخدم بواقي النموذج المقدر (the residuals) لبناء مقياس للسياسة التجارية، أي بحساب الانحرافات بين نسبة كثافة التجارة الفعلية والمتوقعة. تمثل البواقي في هذه الحالة المقدار الذي تتجاوز فيه قيمة كثافة التجارة الفعلية لدولة ما، عن قيمتها المتوقعة أو تقل عنها مقارنة مع دولة أخرى لها نفس الخصائص¹³. هذه الفئة من المقاييس حساسة جداً لشكل النموذج ومتغيراته التفسيرية، فعلى مستعملي هذا المقياس التفكير جيداً في متغيراته وشكل العلاقة التي تربط بينهم. على العموم هناك منهجيتين لبناء هذه المقاييس¹⁴، الأولى تستخدم نموذج التدفقات التجارية Hecksher-Ohlin-Vanek (HOV) كأساس نظري لها¹⁵، مثل ما قام به Leamer (1988) حيث تنبأ لصادرات 182 سلعة الخاصة بـ 72 دولة في شكل دالة لموارد الدولة تمثلت في: الأرض، العمل، رأس المال، النفط، المعادن، أيضاً المسافة إلى أسواقها، وكذا ميزان مدفوعاتها.

حسب Leamer تعتبر الدولة منفتحة تجاريا إذا كانت قيمة حجم التجارة الفعلية أكبر بكثير من المتوقعة والعكس صحيح. أما المنهجية الثانية فتتمثل في استخدام نموذج الجاذبية (the gravity model) تعتبر من أكثر النماذج القياسية نجاحا في الاقتصاد،¹⁶ تقوم على فكرة ربط التدفقات التجارية الثنائية (بين دولتين) مع الناتج الداخلي الخام والمسافة،¹⁷ هناك من يضيف متغيرات أخرى للنموذج نذكر منها: الحدود المشتركة ما بين الدول، اللغات المشتركة، العملات... الخ¹⁸؛

● **مؤشرات على أساس الأسعار:** تهدف مقاييس الأسعار إلى قياس السياسة التجارية بالاعتماد على تفاوت الأسعار ما بين الدول، تغطي هذه المقاييس كل من آثار القيود الجمركية، وغير الجمركية، كما تتميز بسهولة تفسير نتائجها مقارنة مع مقاييس التدفق.¹⁹ يوجد العديد من هذه المقاييس أهمها تلك المستخدمة في دراسة Dollar (1992) تتمثل في مقياسين بسيطين للانفتاح التجاري، يعتمدان على التفاوتات التجارية بين الدول، المقياس الأول في شكل مؤشر لتفاوت سعر الصرف الحقيقي بين الدول (index of real exchange rate distortion)، ومؤشر لتقلب سعر الصرف الحقيقي (index of real exchange rate). استخدمهما Dollar لالتقاط نوع السياسة التجارية. أيضا علاوة السوق السوداء (black market premium) عبارة عن نسبة الفرق ما بين سعر صرف السوق السوداء، وسعر الصرف الرسمي،²⁰ كما يعرف أيضا باسم علاوة سعر صرف السوق السوداء (the black market exchange premium).²¹ هناك من يحسبه بنسب سعر الصرف الحقيقي للسوق السوداء إلى سعر الصرف الحقيقي الرسمي مطروحا منه واحد. استخدمه كل من Edwards (1992، 1988)، Sachs و Warner (1995)؛

● **مقاييس الرسوم التعريفية:** تعتبر التعاريف الجمركية من أكثر القيود وضوحا على التجارة الخارجية، وهي من المؤشرات الأكثر استخداما لقياس القيود على التجارة الخارجية، نظرا لتوفر المعطيات اللازمة لحسابها. من مقاييس التعاريف الجمركية الأكثر انتشارا نذكر: المتوسط البسيط للتعريف الجمركية، المتوسط المرجح للتعريف الجمركية على التجارة، ونسبة العوائد الجمركية إلى التجارة²²؛

● **مقاييس الرسوم غير التعريفية:** تضم هذه المجموعة عدد كبير من التدابير غير التعريفية (non-tariff measures)، والتي قام بتصنيفها كل من Deardoff و Stren (1997)، Roberts وآخرون (1999)، Bora وآخرون (2002)، Mast وآخرون (2008). توصلت هذه الدراسات إلى أن التدابير غير التعريفية تستخدم على نطاق واسع في مختلف البلدان باعتبارها آلية حماية²³، وعادة ما يشار لها باسم غير صحيح ألا وهو الحواجز غير التعريفية (non-tariff barriers). السبب في هذا الخلط أن التدابير غير التعريفية كانت سابقا في معظم الأحيان في شكل حصص، قيود التصدير الطوعية (voluntary export restrains)، لكن في وقتنا الحالي السياسات التدخلية تأخذ العديد من الأشكال الأخرى، ومن الأفضل أن نقول تدابير بدلا من حواجز. حسب UNCTAD (2012) التدابير غير التعريفية (NTM) هي تدابير السياسة العامة من غير التعريفات الجمركية، لها آثار اقتصادية على التجارة الدولية للسلع، والتي تغير كمية التداول أو الأسعار، أو كلاهما. صنفت UNCTAD التدابير غير التعريفية إلى تدابير خاصة بالواردات، مقسمة إلى تدابير تقنية (technical measures) مكونة من تدابير صحية، حواجز تقنية أمام التجارة، التفتيش قبل الشحن وغيرها من الشكليات، وتدابير غير تقنية (non technical measures) نذكر منها نظام الحصص، التدابير السعرية، تدابير مالية، قيود التوزيع، تدابير التجارة المتعلقة بالاستثمار، التدابير المؤثرة في المنافسة، الملكية الفكرية، قواعد المنشأ... الخ، بالإضافة إلى تدابير متعلقة بالتصدير²⁵. ويجدر بنا الإشارة إلى أن التدابير غير التعريفية تنقسم إلى تدابير رسمية تم إدراجها بوضوح في التشريعات الحكومية الرسمية، وتدابير غير رسمية ناشئة عن الإجراءات الإدارية والسياسات الحكومية غير المنشورة.²⁶ إن إنشاء مقياس يلخص الحواجز غير التعريفية يتطلب إشراك جميع هذه الحواجز وهذا غير ممكن، خاصة بالنسبة للقيود غير التعريفية التي يصعب تحديدها وقياسها. في هذه الحالة تكون نتائج هذا المقياس مضللة ويمكن أن تدلنا على أن التجارة حرة أكثر مما هي عليه فعلا. لذا رأى Edwards (1992) أن هذا المقياس من اضعف مقاييس التحرير التجاري، وغالبا ما يتم استبعاده من الدراسات الإحصائية²⁷؛

● **المؤشرات المركبة:** يعتمد هذا النوع من المقاييس على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية، التي تسمح ببناء مؤشر للتحرير التجاري. أهمها دراسة Michaely و Choksi (1991) اعتمدا فيها على معلومات كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي، التعريفات الجمركية الفعالة، إعانات التصدير، تغطية الحصص، ومؤشر للاستقرار الكلي BMP لبناء مؤشر يأخذ القيم من 1 إلى 20 (20 هي الأكثر انفتاحا) لكل دولة.²⁸ أيضا مؤشر Sachs و Warner (1995)، قام فيه الباحثان ببناء مؤشر وهمي يأخذ القيمة 0 للدول المنغلقة، والقيمة 1 للدول المحررة تجاريا، وتكون حسب السياسة التجارية لأي دولة منغلقة إذا كان لها على الأقل خاصية من الخصائص التالية:²⁹

- الحواجز غير التعريفية (NTB) تغطي 40% أو أكثر من التجارة ؛
- متوسط معدل التعريفية الجمركية 40% أو أكثر ؛
- علاوة السوق السوداء تتجاوز 20% ؛
- أنظمة اقتصادية اشتراكية ؛
- احتكار الدولة للصادرات الرئيسية.

يمكن السبب المنطقي في جمع هذه المعايير الخمسة لبناء المؤشر في كونها تمثل مختلف الطرق التي تمكن صناع القرار أو واضعي السياسات من إغلاق اقتصاديتهم أمام التجارة الخارجية.³⁰

3-اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي

لقي موضوع التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين ، فقد عالجت العديد من الورقات البحثية هذا الموضوع. للتعرف عليه أكثر نذكر أهم هذه الدراسات ، والنتائج التي توصلت إليها:

دراسة Dollar (1992) كما سبق وذكرنا انه قام فيها ببناء مؤشرين للسياسة التجارية تمثلا في Distortion ، و Variability ، ثم أجرى انحدارا لمعدل النمو الاقتصادي على هذين المؤشرين بالإضافة إلى نسبة الاستثمار ، لعينة من 95 دولة نامية ومتوسط البيانات للفترة (1976-1985). توصل إلى وجود علاقة عكسية بين هذين المؤشرين والنمو الاقتصادي.³¹ نجد دراسة Sachs و Warner (1995) أيضا كما سبق الذكر ، قام الباحثان ببناء مؤشر للانفتاح يجمع معلومات حول العديد من جوانب السياسة التجارية. أجريت دراساتها على مجموعة من الدول المتطورة والدول النامية للفترة 1970 إلى غاية 1989 باستخدام معادلة النمو ل Barro (1991) ، مع إضافة متغيرة وهمية للتحرير التجاري (OPEN) ضمن المتغيرات المفسرة ، قيمها مستوحاة من المؤشر. توصل إلى أن التحرير التجاري له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ازدادت قوة ومعنوية نتائج التقدير بإدخال هذه المتغيرة إلى النموذج ، ووجد أن الدول المنفتحة تنمو بنسبة تفوق نسبة نمو الدول المنغلقة بـ 2.45%³². نجد أيضا دراسة Edwards (1998) قام فيها الباحث بتقضي العلاقة بين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) والتحرير التجاري لعينة من 93 دولة مستخدما متوسط البيانات لفترة الثمانينات ، وتسعة (09) مؤشرات للانفتاح التجاري نذكر منهم: مؤشر Sachs و Warner ، مؤشر البنك الدولي (1987) ، مؤشر Leamer (1988) ، متوسط علاوة السوق السوداء ، بالإضافة إلى مقاييس أخرى ، كما قام ببناء مقياس جديد للانفتاح ، يضم خمسة من المؤشرات السابقة ، ثم أجرى انحدارا لمعدل نمو الإنتاجية الكلية على كل من الدخل الفردي والاستثمار البشري الأوليان لسنة 1965 بالإضافة إلى مؤشرات التحرير. أكدت النتائج وجود علاقة ايجابية ومعنوية بين التحرير التجاري ونمو الإنتاجية³³ ، ورأى Edwards أن مدى قوة هذه العلاقة تتأثر بنوع مقياس الانفتاح الذي تم استخدامه.³⁴ أيضا دراسة Dan Ben-David (1993) تساءل فيها عن ما إذا كان التحرير التجاري يؤدي إلى انخفاض التشتت في مستويات الدخل بين الدول التي تبني هذا التحرير. فقد توقع أن تحرير التجارة هو سبب تقارب الدخل ، ولم يجري Ben-David في عمله انحدارات. تمثلت عينة دراسته في دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ، لاحظ أولا أن التقارب في هذه الدول بعد الحرب العالمية ليس مجرد استمرار لاتجاه التقارب طويل المدى ، بل له علاقة بالاندماج الاقتصادي ، وأن الدول الأوروبية التي رفضت الدخول في اتفاقية التجارة الحرة لم تحقق نفس مستويات تقارب دول مجموعة EEC ، ودول أخرى من العالم ليست مندمجة اقتصاديا لم تحقق التقارب أيضا.³⁵ دراسة Wacziarg و Welch (2003) توصلوا إلى وجود اثر ايجابي ومعنوي للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي. وجدا أولا أن اثر التحرير على النمو عن طريق الاستثمار قدر بـ 0.292 وإجمالي اثر التحرير على النمو 1.417 ، مما يعني أن نسبة تأثير التحرير على النمو عن طريق الاستثمار تمثل 21%. مما يؤكد أهمية الاستثمار بالنسبة للنمو باعتباره أهم قناة يؤثر من خلالها التحرير التجاري على النمو. دراسة Morgan و Kneller (2008) عالجت هذه الدراسة التحرير التجاري والنمو الاقتصادي لـ 37 دولة ، وللتحقق من تأثير العينة المختارة على نتائج التقدير ، اعتمد الباحثون على الانحدار المتداول (rolling regression) ، وتوصلوا إلى أن اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي يكون سالبا ، معدوما ، أو موجبا ، وفقا لعينة الدول محل الدراسة.³⁶ كما رأوا أن عدم تجانس النتائج بين الدول يرجع إما لعدم قدرة متغير وهمي يأخذ القيمة 1 و 0 على استقطاب تغيرات متغير متعدد الأبعاد مثل التحرير التجاري ، أو أن بعض الدول لها مميزات أحسن من أخرى. لهذا قام الباحثون بإدخال مجموعة من مقاييس التحرير التجاري وحجم التجارة ، وإضافة مجموعة من المتغيرات المحذوفة مثل رأس المال البشري ، متغيرات ذات

صلة بالحوافز الطبيعية والمؤسسية ، وتوصل الباحثون في الأخير إلى أن الدول التي تستفيد كثيرا من تحرير التجارة الخارجية ، هي الدول التي لها مستوى اقل من الضرائب على التجارة الخارجية ، ومستوى أعلى من رأس المال البشري (مقاس بالتعليم الثانوي أو الجامعي) ، والدول التي تستورد أكثر.³⁷ دراسة Alan winters (2004) وضع الباحث في دراسته أن سياسة التجارة الحرة من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي في معظم الظروف ، لكن هذا يتطلب توفر سياسات أخرى جيدة. تحدث أولا عن الفساد (corruption) ، واعتبر أن الدول المنفتحة تواجه خسائر أكبر من الدول المغلقة في حالة تفشي الفساد ، لأنه يؤثر بشكل كبير في المعاملات الخارجية ، بالإضافة إلى التضخم ، ونوعية المؤسسات التي تلعب حسب رأيه دورا محوريا في النمو الاقتصادي والتنمية.³⁸

ثانيا: نموذج القياس الاقتصادي المستخدم ومتغيراته

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تقدير اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في 19 دولة صاعدة خلال الفترة 1980-2014 ، ومن اجل تقييم اثر المدى المتوسط ، والآثار الانتقالية للتحرير التجاري على نمو الدخل الفردي الحقيقي نقوم بتقدير نموذج ديناميكي للنمو.

باعتبار أن عملية التحرير التجاري لا تتم خلال سنة واحدة بل تمتد خلال عدة سنوات ، نستخدم في دراستنا متوسط 5 سنوات لقياس آثار التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط ، نفس ما قام به كل من Wacziarg (2001) ، و Kneller (2006). كما رأى Winters (2004) انه من الأحسن دراسة المدى المتوسط بدلا من المدى الطويل لآثار التحرير التجاري على النمو الاقتصادي.

بين Levine و Renelt (1992) أن معظم نماذج النمو الجديدة تستخدم مجموعة المتغيرات المستقلة التالية: الاستثمار ، نمو السكان ، نصيب الفرد من الناتج الداخلي الحقيقي الأولي ، ورأس المال البشري الأولي (تسمى بمتغيرات Solow ، أو متغيرات الرقابة). كما استخدمت الدراسات السابقة العديد من المتغيرات الأخرى كمحددات للنمو الاقتصادي ، وتسمى أيضا بـ les variables de choix et d'environnement مثل معدل الخصوبة ، الإنفاق الحكومي ، مؤشر لاحترام القانون ، التضخم ، مؤشر الديمقراطية ، بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الأخرى. إلا أننا سنضيف في دراستنا هذه ، الإنفاق الحكومي الذي جاء به Barro (1990). وجميع المتغيرات موضحة أكثر في الملحق رقم (01). والشكل العام لنموذج النمو محل الدراسة يأخذ الصياغة التالية:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 y_{i,t-1} + \beta_2 y_{i,80} + \beta_3 HUM_{i,80} + \beta_4 POP_{i,t} + \beta_5 INVES_{i,t} + \beta_6 EXPG_{i,t} + \beta_7 Lib_{i,t} + \beta_8 M_{i,t} + \beta_9 Lib * M_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (01)$$

بحيث $\varepsilon_{i,t}$ تمثل الحد العشوائي. و M تمثل مجموعة متغيرات التجارة والمتمثلة في: مقياس الانفتاح التجاري $ope_{i,t}$ ، نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام $\frac{X}{GDP}$ ، نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام $\frac{M}{GDP}$ ، ومعدل التعريفية الجمركية المطبقة على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة $tariff_{i,t}$.

قبل عرض نتائج التقدير لابد أن نشرح أولا طريقة التقدير المناسبة لدراستنا. كما نعلم أن نماذج البائل الديناميكية تستند بشكل أساسي على نماذج الانحدار الذاتي ، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية (endogenous variable) وإدخالها كمتغير مفسر في النموذج حتى يتسنى تقييم تأثير المقيم الماضية للمتغيرة المشروحة على قيمتها الحالية ، وفق الشكل التالي:

$$\dots (02) y_{it} = \delta y_{i,t-1} + \beta X_{it} + \alpha_i + u_{it}$$

بحيث تمثل: X_{it} المتغيرات المفسرة ، α_i الآثار الفردية الثابتة.³⁹

من المشاكل التي يمكن أن تنتج عند إدراج المتغير الداخلي المؤخر زمنيا ضمن المتغيرات المفسرة هو ارتباطه مع الآثار الفردية ، لأن y_{it} هي دالة في α_i ، و y_{it-1} هي دالة أيضا في α_i ، كذلك $E(y_{it-1} u_{it}) \neq 0$. هذا ما يجعل مقدر OLS متحيز وغير متسق.⁴⁰

يعاني نموذجنا أيضا من مشكلة المنشأ الداخلي لبعض المتغيرات المفسرة وذلك نتيجة وجود اثر معنوي للنمو الاقتصادي على بعض المتغيرات المفسرة ، وبالأخص التجارية منها. وكذلك وجود متغير داخلي وفي نفس الوقت مفسر y_{it-1} . بالإضافة إلى العديد من المصادر

الأخرى لهذا المشكل تكمن في حذف بعض المتغيرات من النموذج ، خطأ القياس... الخ Baltagi (2005). لمعالجة هذه المشاكل نلجأ إلى طريقة العزوم المعممة (Generalized Method Of Moments) وبالتحديد طريقة Arellano و Bover (1995) أو Bond و Blundel (1998). وقد تم اختيار هذه الطريقة لتقدير النماذج لمتغيرها بالعديد من المزايا أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة ، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية (Endogeneity Problems)، وأثار جذر الوحدة في اختيار المتغيرات الادواتية.⁴¹

تعتمد طريقة العزوم المعممة على سلسلة من المتغيرات الادواتية والتي يجب أن تكون مرتبطة بالمتغيرات المفسرة ، وغير مرتبطة بالحد العشوائي ، ولكن تقتصر هذه الطريقة إلى أساس نظري لتحديد المتغيرات الادواتية. قبل طريقة Arellano و Bover (1995) و Bond و Blundel (1998) جاءت طريقة Arellano و Bond (1991) وتسمى هذه الطريقة بـ First-differenced GMM تقوم أولاً بحساب الفروقات الأولى للمعادلة محل التقدير للتخلص من الأثر الفردي α_i ثم استخدام المتغيرات مؤخرة بفترات زمنية كمتغيرات أدواتية ، ولكن من مساوئ طريقة Arellano و Bond (1991) ضعف ارتباط المتغيرات الادواتية مع متغيرات النموذج وبالتالي عدم قوة نتائج التقدير بهذه الطريقة. كما توجد حالتين أين تصبح هذه الطريقة لا تعطي نتائج تقدير جيدة تتمثل في ⁴²:

- أ- **عدم التجانس:** عندما يكون الخطأ العشوائي في النموذج غير متجانس تصبح هذه الطريقة غير مجدية ، ولحل هذه المشكلة اقترح Windmeijer (2005) تصحيح لطريقة GMM ذات المرحلتين.
- ب- **استخدام متغير لا يتغير مع الزمن (time invariant regressors):** عندما يكون أحد المتغيرات المستقلة لا يتغير مع الزمن تصبح طريقة Arellano و Bond J First-differenced GMM (1991) غير ناجعة لذا اقترح كل من Arellano و Bover (1995) و Bond و Blundel (1998) طريقة جديدة تسمى بـ System GMM.

قام كل من Arellano و Bover (1995) ، Bond و Blundell (1998) بالإضافة إلى حساب الفروقات الأولى للنموذج محل التقدير واستخدام المتغيرات المؤخرة بفترات زمنية عند المستوى (Lagged Levels) كمتغيرات ادواتية مثل Arellano و Bond (1991) بتقدير أيضا النموذج عند المستوى دون فروقات ، واستخدام فروقات المتغيرات Δy_{it-s} كمتغيرات ادواتية ، أي أنها تقوم هذه الطريقة بتقدير معادلة بالفروق الأولى ومعادلة عند المستوى في آن واحد. والنموذج حسب هذه الطريقة يكتب وفق الصياغة التالية ⁴³:

$$\begin{pmatrix} \Delta y \\ y \end{pmatrix} = \partial \begin{pmatrix} \Delta y_{-1} \\ y_{-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \Delta x \\ x \end{pmatrix} \beta + \begin{pmatrix} \Delta \omega \\ u + \omega \end{pmatrix}$$

ويقدر النموذج في هذه الحالة بطريقة العزوم المعممة GMM ، وباستخدام مجموعة المتغيرات الادواتية التالية:

$$Z = \begin{pmatrix} Z_{AB} \\ \tilde{Z} \end{pmatrix}$$

بحيث تمثل Z_{AB} مجموعة المتغيرات الادواتية التي استخدمها Arellano و Bond (1991) ، $\tilde{Z}$ المتغيرات الادواتية الإضافية المتمثلة في الفروقات الأولى.

ثالثا: تفسير نتائج التقدير

قبل البدء في تفسير نتائج التقدير يجب أن نتأكد أولاً من صحة المتغيرات الادواتية المستخدمة في تقدير النماذج ولهذا نستخدم اختبار Sargan/Hansen (1958 ، 1988) أو ما يعرف بـ "test J" والذي يختبر الارتباط بين المتغيرات الادواتية والحد العشوائي ويتبع توزيع كاي مربع χ^2 بـ $p-(k+1)$ درجة حرية بحيث تمثل P عدد المتغيرات الادواتية و $k+1$ عدد المعلمات المقدرة . وبأخذ هذا الاختبار الصياغة التالية: ⁴⁴

$$Q_s = \hat{\varepsilon} Z [\hat{V}(Z\hat{\varepsilon})]^{-1} \hat{Z} \hat{\varepsilon}$$

وتتمثل الفرضية الصفرية في H_0 : المتغيرات الادواتية غير مرتبطة بالحد العشوائي. وحسب نتائج دراستنا الموضحة في الملحق رقم (02)، تم قبول الفرضية الصفرية لاختبار Sargan أي عدم ارتباط المتغيرات الادواتية مع الحد العشوائي بالنسبة لجميع المعادلات، وبالتالي صحة المتغيرات الادواتية المستخدمة.

أيضا نتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى ومن الدرجة الثانية للأخطاء، والتي توضحها جيدا نتائج التقدير في الملحق رقم (02)، أي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى والدرجة الثانية في جميع المعادلات.

ثانيا نتطرق إلى محددات النمو ثم إلى المعلمات الخاصة بالتجارة الخارجية والنتائج كانت كالآتي:

✓ أهم ما يلاحظ من نتائج التقدير في الملحق رقم (02) أن جميع محددات النمو لها الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي. بحيث نجد أن فرضية التقارب الشرطي **conditional convergence** محققة والتي تظهر من خلال الإشارة السالبة والمعنوية لمعدل نمو الناتج الداخلي الفردي الحقيقي (GDP_{i80}) عند مستوى معنوية 1% في جميع النماذج ما عدا المعادلة رقم (5)، أي كلما كان الدخل الفردي الحقيقي الأولي منخفض كلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي المتوقع في هذه الدول. أما اثر رأس المال البشري الأولي على النمو الاقتصادي (Hum_{i80}) فجاء ايجابيا ولكن غير معنوي إلا في المعادلة رقم (01) عند مستوى معنوية 1% أين قدرت قيمة المعلمة بـ 0.19. كما جاءت معلمة النمو السكاني (pop_{it}) في جميع معادلات الملحق رقم (02) سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1%، مما يعني وجود اثر سالب للنمو السكاني على النمو الاقتصادي. أيضا تحصلنا على اثر ايجابي ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% للاستثمار ($inves_{it}$) على معدل نمو الناتج الداخلي الفردي الحقيقي في جميع معادلات الملحق رقم (02)، وهذا ما يؤكد فكرة أن الاستثمار من أهم محددات النمو الاقتصادي. لم توضح دراستنا نوع اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فقد تباينت النتائج ما بين اثر سالب واثر موجب، ولكن معلمة الإنفاق الحكومي لم تكن معنوية إلا في المعادلة رقم (01) من الملحق رقم (02) عند مستوى معنوية 1% وبأثر موجب على معدل نمو الناتج الداخلي الفردي الحقيقي مثل دراسة Caselli (1996)، و Garofalo (2005).

قبل الشروع في تفسير نتائج اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة يجدر بنا أن نذكر بان العديد من الدراسات حاولت وضع مقاييس لسياسة التحرير التجاري من اجل تقييم اثر هذه السياسة على النمو الاقتصادي أو أي متغير آخر، واهم هذه المقاييس مؤشر S-W، ولكن مؤشر يأخذ القيمة 1/0 غير قادر على التقاط تهما خاصائص متغير متعدد الأبعاد مثل التحرير التجاري. لذا لم نعتد في دراستنا على مؤشر S-W كمقياس للتحرير التجاري فقط، وإنما أضفنا متغيرات أخرى في شكل تفاعل (**interaction**) مع هذا المؤشر، وتمثلت في الانفتاح التجاري، نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، معدل التعريفية الجمركية، وفيما يلي نفسر نتائج الدراسة:

- تحصلنا في نتائج التقدير المعادلة رقم (01) في الملحق رقم (02) أين يظهر مؤشر S-W وحده كمؤشر للتحرير التجاري على اثر ايجابي للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% قدر بـ 1.62 أي أن الاقتصاد المحرر تجاريا ينمو في المتوسط بمعدل نمو يفوق الاقتصاديات المنغلقة تجاريا بـ 1.21 نقطة مئوية ($SD=0.75$).
- تبين الإشارة الموجبة والمعنوية عند مستوى معنوية 1% لمعلمة تفاعل مؤشر التحرير التجاري مع الانفتاح التجاري أي $Lib_{it} * Open_{it}$ في المعادلة 2 من الملحق رقم (02) والتي قدرت بـ 0.046 على أن الانفتاح التجاري الناتج عن التحرير التجاري من شأنه رفع معدلات نمو الناتج الداخلي الفردي الحقيقي في الدول المحررة تجاريا مقارنة مع الدول المقيدة، ولكن قيمة المعلمة جاءت صغيرة.
- أيضا تبين نتائج تقدير كل من المعادلة رقم 3 ورقم 04 في الملحق رقم (02) أن الصادرات لها اثر ايجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي وهي نفس النتائج التي توصل إليها كل Michaely (1977)، Balassa (1978)، Tyler (1981)، Feder (1982) ونفس الشيء بالنسبة للواردات عند مستوى معنوية 1% في الدول الناشئة، ولكن تأثير حجم الصادرات على النمو الاقتصادي الناتج عن التحرير التجاري $Lib_{it} * X/GDP$ ، كان اكبر من تأثير حجم الواردات على النمو الاقتصادي الناتج عن التحرير التجاري.

$Lib_{i,t} * M/GDP_{i,t}$ ، وهذا ما تؤكد معلة تفاعل كلا المتغيرتين مع مؤشر $s-w$ للتحرير التجاري ، والتي قدرت قيمتها على الترتيب بـ 0.099 ، و 0.007 ، ولكن تبقى قيمة المعلمتين صغيرة.

- تحصلنا في المعادلة رقم 05⁴⁵ التي ادخل فيها $Lib_{i,t} * tariff_{i,t}$ على اثر سالب لتفاعل معدل التعريفية الجمركية مع مؤشر التحرير التجاري مثل دراسة **While Lee** (1993) ، **Harrison** (1996) ، و **Edwards** (1998) ، أي مستوى عال للتعريفية الجمركية يحد من تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي ، ولكن المعلمة لم تكن معنوية إحصائيا.

الخاتمة

وضعت موجة التغيرات الاقتصادية الدولية التي تسارعت وتيرتها خلال العقدين الماضيين ضغوطا على مختلف البلدان والحكومات كي تحرر تجارتها وتوجه نحو اقتصاديات السوق. ويمكن التبرير النظري للتحرير التجاري بجملة أسباب من بينها زيادة الإنتاجية ، نقل المعرفة والتكنولوجيا ، الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال الواردة كعامل إضافي يساهم في تحقيق النمو والتنمية. لذا لقي موضوع التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين.

تأسيسا على ما سبق هدفت الورقة البحثية إلى دراسة تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول الصاعدة ، لكن تطرقت أولا إلى المفاهيم النظرية لتوضيح الفرق بين مفهوم التحرير التجاري والانفتاح التجاري ، وشرح بعض مقاييس التحرير التجاري ، ثم ذكرنا بعض الدراسات السابقة ، لنركز في الأخير على الدراسة القياسية . وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج التي يمكن إبراز أهمها في النقاط الآتية:

- جميع محددات النمو لها الأثر المتوقع على النمو الاقتصادي. بحيث نجد أن فرضية التقارب الشرطي **convergence conditional** محققة ، وجود اثر موجب ومعنوي للاستثمار الكلي ، واثر موجب ولكن غير معنوي للاستثمار البشري ، أيضا وجود اثر سالب ومعنوي لمعدل نمو السكان على النمو الاقتصادي ، أما الإنفاق الحكومي فقد تباينت نتائجه من معادلة إلى أخرى.
- جاءت معلمة التحرير التجاري موجبة ومعنوية موافقة لنتائج الدراسات السابقة ، أي وجود اثر ايجابي للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي ومعنوي عند مستوى معنوية 5% قدر بـ 1.62 . بمعنى أن الاقتصاد المحرر تجاريا ينمو في المتوسط بمعدل نمو يفوق الاقتصاديات المنغلقة تجاريا بـ 1.21 نقطة مئوية (SD=0.75)
- توصلنا أيضا إلى وجود اثر موجب ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي الناتج عن التحرير التجاري ، وان تأثير الصادرات الناتج عن التحرير التجاري على النمو الاقتصادي اكبر من تأثير الواردات في الدول الصاعدة ولكن جاءت قيمة المعلمتين صغيرة وقدرت قيمتها على الترتيب بـ 0.099 ، و 0.007.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج أن التحرير التجاري يعتبر من أهم محفزات النمو في اقتصاديات الدول حسب ما بينته نتائج الدراسة ، وربما تحتاج نجاح عملية التحرير التجاري إلى توفر مجموعة من الشروط المسبقة مثل الاستقرار الاقتصادي ، تحسن نوعية المؤسسات ...الخ والتي لم نتطرق لها في بحثنا الحالي.

قائمة البلدان المستخدمة في انحدارات النمو:

الصين ، البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ، المكسيك ، اندونيسيا ، تركيا ، الأرجنتين ، بولندا ، تايلاند ، كولومبيا ، جنوب إفريقيا ، ماليزيا ، سنغافورة ، الشيلي ، الفلبين ، البيرو ، الفيتنام ، هنغاريا.

الملحق رقم 01: قائمة متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المقياس	الأثر المتوقع
المتغير التابع	$Y_{i,t}$: معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي ، معطيات البنك الدولي.	

الرئيسية	Lib_{it} : متغير وهمي يأخذ القيمة 0، 1 لالتقاط فترة التحرير التجاري بالاعتماد على مؤشر Warner و Sachs (1995)، والذي جده كل من Welch و Wacziarg (2003)، وأيضا Zeng و Wu (2008).	المتغيرات المستقلة
	open_{it} : الافتتاح التجاري ممثلا بنسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي الخام، معطيات البنك الدولي.	
	$\frac{X}{GDP}_{it}$: نسبة الصادرات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، معطيات البنك الدولي.	
	$\frac{M}{GDP}_{it}$: نسبة الواردات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، معطيات البنك الدولي.	
	tarif_{it} : معدل التعريف الجمركية المطبقة على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة (كنسبة مئوية)، معطيات البنك الدولي.	
متغيرات Solow	$y_{i,80}$: مستوى الدخل الفردي الحقيقي في السنة 1980، معطيات البنك الدولي.	متغيرات أخرى
	$\text{HUM}_{i,80}$: المتوسط الأولي لمعدل الالتحاق بالمدارس الثانوية المستخرج من بيانات Barro-Lee 2010.	
	POP_{it} : معدل نمو السكان، معطيات البنك الدولي.	
	INVES_{it} : معدل الاستثمار ممثل في نسبة إجمالي تكوين رأس المال إلى إجمالي الناتج المحلي، معطيات البنك الدولي.	
	$\text{EXP}_{G_{it}}$: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، معطيات البنك الدولي.	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الملحق رقم 02: نتائج تقدير النموذج (01)

Vble/Eq	1	2	3	4	5
y_{it-1}	-0.07 (-0.804)	-0.085 (-0.709)	-0.102 (-0.865)	-0.064 (-0.538)	-0.249 (-1.906)
$y_{i,80}$	-0.022 (-1.447)	-0.015 (-3.058)	-0.014 (-3.096)	-0.0159 (-2.922)	-0.0015 (-0.304)
$\text{HUM}_{i,80}$	0.190 (3.988)	0.123 (1.566)	0.132 (1.656)	0.114 (1.376)	0.0407 (0.338)
POP_{it}	-1.982 (-2.663)	-3.757 (-5.639)	-3.716 (-6.122)	-3.572 (-5.051)	-1.394 (-3.227)
INVES_{it}	0.336 (8.466)	0.332 (2.871)	0.312 (9.052)	0.351 (9.639)	0.139 (4.186)
ExpG_{it}	0.445 (2.435)	-0.025 (-0.227)	-0.071 (-0.631)	0.046 (0.394)	-0.0219 (-0.112)
Lib_{it}	1.62 (2.165)	2.154 (2.177)	2.596 (2.808)	1.439 (1.286)	1.422 (0.39)
open_{it}		0.114 (4.608)			
$\text{Lib}_{it} * \text{open}_{it}$		0.046 (3.970)			
X/GDP_{it}			0.217 (4.925)		
$\text{Lib}_{it} * X/GDP_{it}$			0.099 (4.398)		
M/GDP_{it}				0.022	

				(4.159)	
$Lib_{it} * M/GDP_{it}$				0.007 (3.237)	
$tariff_{it}$					-0.224 (-0.201)
$Lib_{it} * tariff_{it}$					-0.2708 (-0.238)
effet fixe	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui
Obs	95	95	95	95	57
Sargan test	10.802 (0.459)	9.794 (0.367)	8.785 (0.457)	11.169 (0.264)	1.845 (0.764)
Autocorrelation d'ordre 1	-0.890 (0.199)	-0.959 (0.120)	-1.088 (0.119)	-0.393 (0.2308)	0.107 (0.581)
Autocorrelation d'ordre 2	-0.015 (0.988)	-0.74 (0.18)	-0.718 (0.189)	-0.684 (0.195)	0.323 (0.199)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات 08 eviews.

ملاحظات:

الأرقام ما بين قوسين تحت المعلمات المقدرة هي الإحصائيات t ، بينما تدل تلك الواقعة تحت Sargan test عن القيم p .

*** ، ** ، * تعني أن المتغيرة معنوية عند 1 ، 5 ، و 10 في المائة ، على التوالي.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- 1 احمد فاروق غنيم : حول تحرير التجارة ، <http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf> ، 2013/12/17 .
- 2 Pritchett, L : Measuring Outward Orientation in the LDCs : Can It Be Done ? , journal of development Economics vol 49, 1996, p 309.
- 3 Halit Yanikkaya : Trade Openness and Economic Growth : A Cross-Country Empirical Investigation , Journal of Development Economics 72, 2003 , p 60.
- 4 OCDE : Trade openness , in OCDE science , Technology and , Industry Scoreboard , 2011 , p 176.
- 5 Romain Wacziarg, Karen Horn Welch : Trade Liberalization and Growth: New Evidence , National Bureau of Economic Research Cambridge , 2003 , p p 16,28.
- 6 Turan Subsat: Do Liberal Trade Policies Promote Trade Openness ? , International Review of Applied Economics, 2008, p p 47,48.
- 7 البواقي تعكس اثر الحواجز التجارية على التجارة.
- 8 Turan Subsat : op.cit, p 59.
- 9 Anderw .k.Rose: DO WTO Members Have More Liberal Trade Policy ?, Journal International Economics 63, 2004, p 212.
- 10 H.Lane.David: A Guide To Measures Of Trade Openness And Policy , Indiana University South Bend , 2007 , p p 7.

- 11 E, Leamer, Measures Of Openness, In R. Baldwin Editor, Trade Policy Issues And Empirical Analysis, University Of Chicago Press 1988, p 148.
- 12 Jay Squalli, Kenneth Wilson: Openness And Access , Applied Economics , 41:3 (2009), p 365.
- 13 Neil Foster : North-South, Trade Openness And Growth, op.cit , p 92
- 14 E, Leamer, Measures Of Openness, , op.cit , p 13..
- 15 Ephraim Kebede: Trade Liberalisation, Openness And Economic Growth In Less-Developped Countries, Thesis Submitted For The Degree Of Doctorat Of Philosophy, Middlesex University Business School, 2002, p 45
- 16 James E, Anderson: The Gravity Model, Working Paper 16576, National Bureau Of Economic Research, Cambridge 2010, p 02.
- 17 James E, Anderson, Eric Van Wincoop: Gravity With Gravitass, Solution To The Border Puzzle, Working Paper 8079, National Bureau Of Economic Research, Cambridge 2001, p 02.
- 18 Michael. Hiscox, Scott. Kastner: Trade Policy Openness, Government Spending, And Democratic Consolidation, , p 12.
- 19 Loc.cit.
- 20 Mohsen Brahmani-Oskooee, Gour G . Goswami : Smuggling And The Black Market Premium, p 97.
- 21 Ashwini Jayaratan, Ronald McKinnon : How Does The Black Market Exchange Premium Affect Foreign Direct investment (FDI) ?, 2003, p 1.
- 22 H. Lane. David : A Guide to measures of trade openness and policy, op.cit., p 19.
- 23 Jan Pokrivcak, Siemen Van Berkun: The Role Of Non Tariff Measures In Eu Dairy Trade With Russia, Post-Communist Economies, Vol 25, no 02, 2013, p 175.
- 24 UNCTAD: Non Tariff Measures To Trade: Economic And Policy Issues For Developing Countries,, 2013, disponible sur: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20121_en.pdf consulter le 10-02-2014, p 02.
- 25 UNCTAD: Classification Of Non Tariff Measures , 2012, disponible sur: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctab20122_en.pdf consulter le 15-02-2014, p 2-3.
- 26 Alan Deardorff, Robert Stern: Measurement Of Non-Tariff Barriers , OCDE Economics Department Working Papers No 179, 1997, pp 4-5.
- 27 H. Lane. David : A Guide To Measures Of Trade Openness And Policy, op.cit., p 21.
- 28 Neil Foster : North-South, Trade Openness And Growth, op.cit., p 97.
- 29 Jeffrey Sachs, Andrew Warner : Economic Reform And The Procee of global integration, Brokings Papers On Economic Activity, 1995, pp 21-22.
- 30 Francisco Rodriguez, Dani Rodrik: Trade Policy And Economic Growth: A Skeptic's Guide To The Cross-National Evidence, , op.cit., p 15.
- 31 Francisco Rodriguez, Dani Rodrik: Trade Policy And Economic Growth: A skeptic's Guide To The Cross-National Evidence, , op.cit., p
- 32 Jeffrey Sachs, Andrew Warner : Economic Reform And The Procee Of Global Integration, op cit 47-48.
- 33 Sebastian Edwards : Openness Productivity And Growth : What Do We Really Know ?, , National Bureau Of Economic Research Cambridge , 1997, pp 12-14.
- 34 David Greenaway, Wyn Morgan, Peter Wright : Trade Liberalisation And Growth In Developing Countries , Journal Of Development Economic, vol 67, 2002, p 230.
- 35 Francisco Rodriguez, Dani Rodrik: Trade Policy And Economic Growth: A Skeptic's Guide To The Cross-National Evidence, , op.cit., p 30.
- 36 Richard Kneller, W. Morgan, Sunti Kanchanahatakij : Trade Liberalisation And Economic Growth, The World Economy, 2008, pp 706-708.
- 37 Ibid, p p 710-717.

38 L Alan Winters : Trade Liberalisation And Economic Performance : An Overview , The Economic Journal 144, 2007, pp 12-15.

39 في نموذج البائل الديناميكي المتغيرة $y_{i,t-1}$ مرتبطة مع a_i ، وبالتالي لا يمكن استخدام نموذج الآثار العشوائية عندما تكون احد المتغيرات المفسرة مرتبطة بالآثار الفردية ، لان نموذج الآثار العشوائية يقوم على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع المتغيرات التفسيرية للنموذج.

40 Badi Baltagi : Econometric Analysis Of Panel Data, Library of congress Cataloging in Publication Data, 4th edition, 2011,p 147.

41 Janvier Nkuruziza, Robert Bates: Political Institutions and Economic Growth in Africa, the centre for the Study of African Economies Working Paper Series, 2003, p 12.

42 Marisa Bucheli, Teresa Garcia: Dynamic panel data: A useful technique in experiments, economics Bulltein ;2011, p 05.

43 Stephen Bond, Anke Hoeffler: GMM Estimation Of Empirical Growth Models, 2001,p 08.

44 Patrick Sevestre: Économétrie des données de panel, Dunod Paris, 2002, p 104.

45 تم تقدير المعادلة 05 في الملحق رقم البيانات من 1990 إلى غاية 2014 لعدم توفر بيانات التعريفية الجمركية من بداية فترة الدراسة أي من 1980.